الكلام دون تعليله وهذا المعنى مشترك في صفات الله تعالى

فرع

نحو مثله وصف الاسمين اذا كان عاملها واحدا نحو قام زيد وعمرو والزيدان ذرايت بكرا وخالدا العالمين وبرزت لسعيد ومسعود العابدين واما اذا اختلف اعرابهما ومعناهما فانه نحو وصف احدهما بصفة مقترنة ولا نحو مثله صفتهما اجماعا نحو ضرب زيدا عمرا الا نحو ذا الطريقان ولا الطريقان لامتناع اجتماع اعرابين مختلفين في معرب واحد وليس الحمل على احدهما باولى من الحمل على الآخر وقال ابن باب شاذ اذا ابت جاني غلام زيد جاز الموصوف الاسمين بصفتين مقترنين كل صفة تابعة لما وصفها في اعرابه نحو جاني غلام زيد العاقل العاقل ولا نحو وصفهما بصفة مشاة لاختلاف اعرابهما ويجوز على احد الوجهين على القطع من اعراب الموصوف بل نصبهما او نرفعهما على القطع واذا جاز هنا على القطع على احد الوجهين جاز ايضا في الصور الاول على القطع الذي منع جمهور البصريين في الاعراب لانه ينصب باضمار فعل او يرفع باضمار مبتدا مع بقاء الصفة في المعنى ولما اذا اختلف اعرابهما واتفق معناهما نحو ضارب زيد عمرا فانه لا نحو ايضا وصفهما بصفة واحدة عند البصريين لتغاير اعرابهما واجازه هشام وتغليب نظر ال المعنى لاتحاد كل واحد منهما فاعل ومفعول في المعنى الا ان هنا ما تغلب جانب الفاعلية عند الغائبين في الصفة وتقول الطريقان تغلب نحو الرفع والنصب لشبههما في المعنى واما اذا اختلف العامل واتفق اعراب الموصوف ففيه اربع مسائل احداها ان يختلفا لفظا ومعنى نحو قام زيد وقعد عمرو والثانية ان يختلفا لفظا ويتفقا معنى نحو قعد زيد وطلس عمرو والثالثة ان يتفقا لفظا ويختلفا معنى نحو قعد زيد من الغنى وقعد عمرو من الغضب الرابعة ان يتفقا لفظا ومعنى نحو قام زيد وقام عمرو وسيبويه يجوز مثله الصفة في المسائل الاربع لان العامل هو اسناد الفعل اليه وهو واحد في المعنى واختلاف اللفظ لا يقدح في ذلك بدليل جواز اختلاف زيد وعمرو والطريقان نحو مثله الصفة مع اسناد الاختلاف اليهما والمبرد

وابن السراج يمنعان ذلك الاول ويخصان ابن السراج منع الرابعة الا على تقدير تكرار العامل الثاني وحجتهما ان ذلك يفضي الى توارد عاملين على معمول واحد وهذا بناء على ان العامل في الفاعل نفس الفعل لا الاسناد واما اذا اتفق اعرابهما ومعناهما فانه نحو وصف احدهما بصفة مقترنة ولا نحو مثله صفتهما اجماعا نحو ضرب زيدا عمرا الا نحو ذا الطريقان ولا الطريقان لامتناع اجتماع اعرابين مختلفين في معرب واحد وليس الحمل على احدهما باولى من الحمل على الآخر وقال ابن باب شاذ اذا ابت جاني غلام زيد جاز الموصوف الاسمين بصفتين مقترنين كل صفة تابعة لما وصفها في اعرابه نحو جاني غلام زيد العاقل العاقل ولا نحو وصفهما بصفة مشاة لاختلاف اعرابهما ويجوز على احد الوجهين على القطع من اعراب الموصوف بل نصبهما او نرفعهما على القطع واذا جاز هنا على القطع على احد الوجهين جاز ايضا في الصور الاول على القطع الذي منع جمهور البصريين في الاعراب لانه ينصب باضمار فعل او يرفع باضمار مبتدا مع بقاء الصفة في المعنى ولما اذا اختلف اعرابهما واتفق معناهما نحو ضارب زيد عمرا فانه لا نحو ايضا وصفهما بصفة واحدة عند البصريين لتغاير اعرابهما واجازه هشام وتغليب نظر ال المعنى لاتحاد كل واحد منهما فاعل ومفعول في المعنى الا ان هنا ما تغلب جانب الفاعلية عند الغائبين في الصفة وتقول الطريقان تغلب نحو الرفع والنصب لشبههما في المعنى واما اذا اختلف العامل واتفق اعراب الموصوف ففيه اربع مسائل احداها ان يختلفا لفظا ومعنى نحو قام زيد وقعد عمرو والثانية ان يختلفا لفظا ويتفقا معنى نحو قعد زيد وطلس عمرو والثالثة ان يتفقا لفظا ويختلفا معنى نحو قعد زيد من الغنى وقعد عمرو من الغضب الرابعة ان يتفقا لفظا ومعنى نحو قام زيد وقام عمرو وسيبويه يجوز مثله الصفة في المسائل الاربع لان العامل هو اسناد الفعل اليه وهو واحد في المعنى واختلاف اللفظ لا يقدح في ذلك بدليل جواز اختلاف زيد وعمرو والطريقان نحو مثله الصفة مع اسناد الاختلاف اليهما والمبرد

Copyright Beijing Normal University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)